٣,٧٪ ، في حين ان مستوردات نفط الولايات المتحدة ازدادت بمعدل متوسط بلغ ١٢,٧٪ لفترة الاعوام العشرة التي ننظر فيها . والامر الاهم من ذلك هو حقيقة انه في حين افلحت منافستا الولايات المتحدة الاقتصاديتان الرئيسيتان (اوروبا الغربية واليابان) في ان تبطئا في الاعوام الاخيرة معدل نمو مستورداتهما النفطية ، استمرت الولايات المتحدة في زيادة مستورداتها بالنسب العالية نفسها . ويكشف النفط المستورد ، بوصفه عنصرا اساسيا من مجموع استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة ، عن زيادة اعتماد استهلاك طاقة ذلك البلد على النفط الاجنبي . ويظهر هذا في حقيقة ان النفط المستورد في العام ١٩٦٧ لم يمثل غير ٨,٥٪ من مجموع استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة (او ٢٠٪ من استهلاك النفط) في حين ان عنصر النفط المستورد الأساسي كاد يؤلف بعد ذلك بعشرة اعوام ربع مجموع استهلاك الطاقة (وما يقرب من نصف مجموع استهلاك النفط) . ومن المهم على ما اعتقد ان نتأمل في دلالة هذه التغييرات اذ انها تشير بوضوح الى ان مصلحة الولايات المتحدة في المنطقة العربية ليست مجرد مصلحة استثمارات اجنبية تقوم بها شركات . وسأتحدث عن هذا الموضوع فيما بعد . وقبل ان اتناول الجانب الآخر من قضية استيراد النفط الى الولايات المتحدة ، اي اهمية النفط العربي لاقتصاد الولايات المتحدة ، سيكون من المفيد على ما اعتقد ان الخص باقتضاب بعض المعطيات التي عرضت حتى الآن .

في العام ١٩٧٧ استهلكت الكتل الاقتصادية الرئيسية الثلاث في العالم الرأسمالي (الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان) ٢٧,٥ م ب ي وانتجت ١١,٢ م ب ي فقط . واستهلكت الولايات المتحدة وحدها ما يقرب من نصف ذلك المجموع . واستوردت هذه الكتل الاقتصادية الثلاث في تلك السنة ٢٧,٥ م ب ي من النفط . واستوردت الولايات المتحدة وحدها ٨,٧ م ب ي (او ثلث مجموع ما استوردته الجماعة من النفط) .

القضية التالية التي احب ان اعالجها هي من اين جاء النفط واي دور يلعبه النفط العربي في مجموع واردات النفط في العالم .

اولا في العام ١٩٧٧ استورد العالم مجموع ٣٣ م ب ي من النفط الخام . وكما لاحظنا آنفا ذهب ٢٧,٥ م ب ي من هذا المجموع الى الكتل الاقتصادية الرئيسية الثلاث للعالم الرأسمالي . وبكلام آخر ذهب نحو ٨٠٪ من تجارة العالم في النفط الخام الى هذه الكتل الاقتصادية الثلاث .

وفيما يتعلق بالـ ٣٣ م ب ي من النفط التي استوردها العالم ، فقد جاء نحو ٢ م ب ي من البلدان لاشتراكية وجاءت البقية من بلدان العالم الثالث ، ومن البلدان العربية بالدرجة الاولى . وقدمت البلدان العربية في تلك السنة ما يزيد على ١٨ م ب ي او ما يزيد على ٥٤٪ من المجموع . فانه من الطبيعي ، اذن ، في ظل اوضاع الاعتماد والتخلف الاقتصاديين التي تميز البلدان العربية ان يكون معظم هذا النفط قد شحن الى اسواق الكتل الاقتصادية الثلاث .

وفي حين انه من الصحيح القول بأنه في ظل النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، لا خيار للبلدان العربية سوى ان تصدر نفطها الى البلدان الرأسمالية في العالم ، فانه من الصحيح القول الى الحد نفسه ان الكميات التي تصدرها اكبر من احتياجاتها الداخلية . وقبل تناول هذه النقطة المهمة ، سيكون من المفيد ان نكرس بضع فقرات لتفاصيل علاقة الطاقة بين